

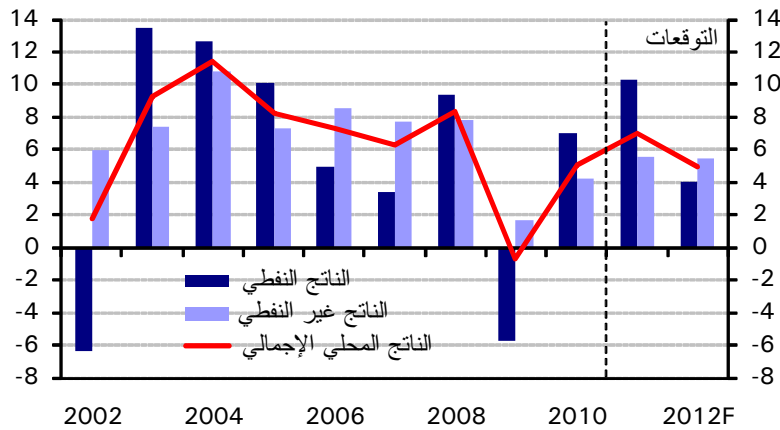
٧% النمو المتوقع للاقتصاد الخليجي في ٢٠١١

وجولة جديدة من الفوائض المالية الضخمة

أشار **IBQ** في نشرته الاقتصادية لدول الخليج إلى أن الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ أوائل العام ٢٠١١ قد عززت في الواقع آفاق النمو الاقتصادي لدول الخليج في المدى القصير. ورفع **IBQ** من معدل النمو المتوقع للاقتصاد الخليجي بالأسعار الثابتة إلى ٧% في العام ٢٠١١، من ٥,٥% سابقا. وفي حين أن معدل النمو المتوقع لأصغر اقتصادين في المنطقة - البحرين وعمان - قد تمت مراجعته نزولا على خلفية تأثير قطاعات التجارة والسياحة والاستثمار، إلا أن **IBQ** يرجح أن يتحسن النشاط الاقتصادي في دول الخليج الأخرى نتيجة زيادة الإنتاج النفطي وارتفاع المصروفات الحكومية. أما في المدى المتوسط، فرأى **IBQ** أن الآفاق الاقتصادية ليست واضحة تماما بعد كما هو الحال في المدى القصير.

ملخص توقعات مؤشرات الاقتصاد الخليجي			
٢٠١٢	٢٠١١		
٥,٠	٧,٠	النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة
٥,٤	٥,٥	النمو السنوي %	- الناتج غير النفطي
٤,٣	٣,٦	%	معدل التضخم
١٣,١	١٤,٠	نسبة الى الناتج المحلي %	فائض الميزانية

الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة (النمو السنوي %)



المصدر: مصادر رسمية وبنك الكويت الوطني

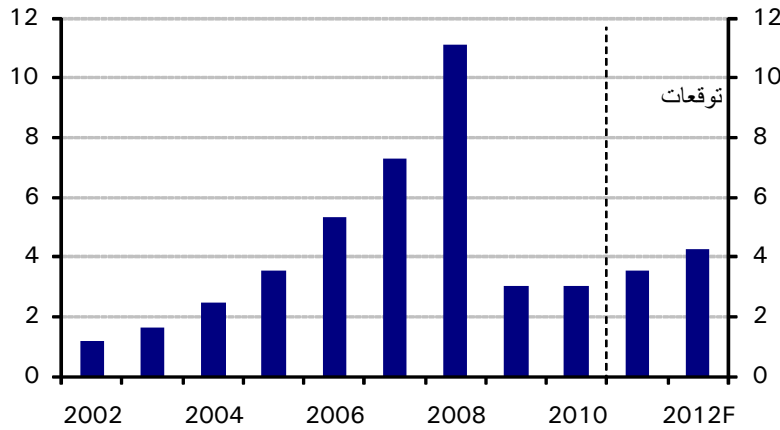
ولحظ **IBQ** أن إنتاج النفط الخام لدول الخليج قد ارتفع بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة، ليس أقله للتعويض عن التراجع الحاد في الإنتاج الليبي. ورغم أن أوبك، بقيادة السعودية، لا زالت تشكك في الحاجة لرفع الإنتاج أكثر، إلا أن النمو الاقتصادي القوي في الأسواق الناشئة بالتزامن مع محاذير ارتفاع الأسعار بشكل يهز الأسواق، كلها عوامل من شأنها أن تدفع أوبك لتلبيين موقفها. وفي تلك

الحال، فإن أي ارتفاع في الإنتاج سيأتي على الأرجح بمعظمه من دول الخليج، التي قد تملك أكثر من ٨٠% من قدرة الإنتاج الاحتياطي لأوبك. وتوقع IBQ أن يحافظ السوق النفطي على توازنه وأن يبلغ متوسط سعر النفط ١١٠ دولارات للبرميل هذا العام وفي العام التالي.

وفي الوقت نفسه، يقدر IBQ أن تتجاوز قيمة الإجراءات الحكومية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز مستويات المعيشة لمواطني دول الخليج مستوى الـ ٦٠ مليار دولار هذا العام (بما يشكل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي)، تساهم السعودية بمعظمها. ما قد يعزز نمو المصروفات الحكومية في الخليج هذا العام إلى ٢٢%. إلا أن هذه الزيادة القوية في المصروفات لن تترجم بأكملها إلى طلب محلي، ولكنها ستساعد على الحفاظ على وتيرة نمو جيدة فيما سيكتسب القطاع الخاص زخماً إضافياً، بما في ذلك الاقتراض.

ورأى IBQ أنه على الرغم من أن زيادة المصروفات الحكومية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتحسن المناخ الاقتصادي عوامل قد عززت من احتمالات ارتفاع التضخم، إلا أن المستقبل على المدى القصير يبدو مشجعاً إلى حد معقول. فقد بدأ تضخم أسعار المواد الغذائية بالانكماش بالفعل، وبقيت إيجارات المساكن تحت السيطرة بسبب توفر المزيد من المساكن، فيما بقيت الظروف النقدية العامة مستقرة. ويتوقع IBQ أن يبلغ معدل التضخم الخليجي في العام الحالي ٣,٦%، أي أقل مما كان متوقعا سابقاً، رغم أنه سيتسارع مع دخول العام ٢٠١٢، في ظل تراجع سعر صرف الدولار الأميركي وتأثيره على أسعار الواردات في دول الخليج. إلا أن الوطني رأى أن هذا التأثير مازال ضئيلاً حتى الآن.

معدل التضخم الخليجي (النمو السنوي %)



المصدر: مصادر رسمية وبنك الكويت الوطني

وأشار IBQ إلى أن عودة أسعار النفط إلى ما يفوق ١٠٠ دولار للبرميل تضمن تقريباً للمنطقة جولة جديدة من الفوائض الهائلة في كل من الميزانية وفي الحساب الجاري؛ سيكون كلاهما في نطاق ١٠% إلى ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي على مدى العامين القادمين. وحتى في البحرين- الدولة الأقل غنى بالموارد في المنطقة- فإن أي عجز في الميزانية سيكون على الأرجح ضئيلاً وسهل التمويل. ولكن الفوائض الكبيرة في الميزانية قد تدفع إلى حجب الحاجة إلى إصلاح هيكل مالي، خصوصاً في ضوء الزيادة الأخيرة في مستويات المصروفات الحكومية وخطر تراجع أسعار النفط في مرحلة ما في المستقبل.